MAISON
DU FUTUR
بيت المستقبل

أوراق سياسية

— رقم ٥ —

تشرين الاول ٢٠١٦

نحو إعادة الاعتبار للبنان في واشنطن

حسن منيمنة

ملاحظة: هذه الوثيقة لا تعكس سوى رأي الكاتب.

نحو إعادة الاعتبار للبنان في واشنطن

رئاسة جديدة في بعبدا، وأخرى في واشنطن. فترة وجيزة شهدت تحولات سياسية عميقة في كل من بيروت وواشنطن. وهي إذ تفرض معطيات جديدة لا بد من مراعاتها على الفور، فإنها كذلك تستلزم النظر بالمقاربات غير المجدية إلى اليوم لتحقيق اعتبار للبنان في واشنطن يرتقي إلى المستوى المناسب لمصالح الجانبين.

العلاقة بين الولايات المتحدة ولبنان، كما هي بين الولايات المتحدة وكافة الدول، محكومة بانعدام التكافؤ. فأثر السياسة الأميركية على لبنان جسيم في حضوره وجسيم في غيابه، بل كثيراً ما يرتقي في كلتا الحالتين إلى درجة العامل الأول، فيما يبقى ما يقدّمه لبنان للولايات المتحدة إيجاباً فائق التواضع، وسلباً محدود الخطر وقابل للتطويق العَرَضي.

والقراءات اللبنانية للتقييم الأميركي لوزن الأحوال اللبنانية في تقدير المصالح الأميركية تمرّ عبر مسلكين رئيسين، ديبلوماسي هو السفارتان الأميركية في بيروت واللبنانية في واشنطن، وسياسي قائم على زيارات المسؤولين السياسيين اللبنانيين للعاصمة الأميركية. في كل من هذين المسلكين ميل طبيعي وتلقائي لتضخيم مكانة لبنان في الاهتمام والمصلحة الأميركيتين. أما الواقع، وإن تعارض مع معظم القراءات اللبنانية، فهو أن أهمية لبنان منخفضة جداً في سلم الأولويات الدولية للولايات المتحدة، كما أنها على الغالب أهمية مشتقة وليست أصيلة، أي أن لبنان، سلباً وإيجاباً، أكثر أهمية أميركياً كجزء من غيره، منه لحاله، وتحديداً، فإن أسهم لبنان المنخفضة تشهد بعض الارتفاع عندما يكون الموضوع ضمان أمن إسرائيل التي تجمعها بالولايات

المتحدة أواصر الثقافة والقيم والتاريخ، أو تطويق تداعيات الأزمة السورية، أو متابعة تمدد النفوذ الإيراني. بل، كما كان الحال قبل عقود قليلة، قد ينبني الاهتمام الضئيل بلبنان على جهود تجفيف مصادر المخدرات، يوم كان مصدراً محسوباً لانتاج الحشيشة. ويقدم النشاط الاستخباراتي المتقصي للمجموعات الإرهابية من جانب الأجهزة الأمنية اللبنانية مادة جديدة للتواصل مع أوساط أميركية مختلفة. ولكن هذه سلعة معرّضة للاستهلاك.

والأجهزة التابعة للحكومة الأميركية، في البيت الأبيض ووزارات الخارجية والدفاع والمالية كما في وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة استخبارات الدفاع وغيرها، تعتمد بالفعل المنهج الشامل في تقصي التطورات العالمية. ففي كل من هذه الدوائر، وفي غيرها وفق المقتضى، مكاتب معنية بمتابعة التطورات وتحليلها وإصدار التوصيات، وتطبيقها عند الموافقة عليها وفق الأطر المرعية، وذلك لكل دولة من دول العالم، ولا يشذّ لبنان عن ذلك. إلا أن لبنان، كما العديد من الدول ذات الأهمية المتدنية، قد تُجمع مسؤولية متابعته مع ما يوازيها لدول أخرى، من جواره أو بعيداً عنه، ضمن مكتب واحد يتولى شأنه موظفون تتفاوت خبراتهم ودراساتهم، فيما ينشغل المخضرمون والأكثر خبرة بالملفات الأشدّ إلحاحاً. فالبنية الإدارية في الولايات المتحدة تعكس التقييم المنخفض لأهمية الأحوال اللبنانية أميركياً.

غير أن هذا الانخفاض البنيوي يبقى قابلاً للتجاوز إلى حدّ ما من خلال العلاقات الشخصية للوجوه السياسية اللبنانية الفاعلة مع كبار صانعي القرار في الولايات المتحدة، ولكن هذا قلّ أن يتحقق. وآخر نماذجه الواضحة كان الرئيس الراحل رفيق الحريري، كما قد كان لكل من الرئيسين أمين الجميل والراحل كميل شمعون السمعة والحضور لدى أوساط نافذة في واشنطن باتجاه

تخطي القيود البنيوية. والتجاوز ممكن كذلك من خلال تأثير أكثر ليونة إنما أوسع انتشاراً على أوساط مؤثرة من صانعي الرأي في الولايات المتحدة، من الإعلام والقطاع البحثي السياسي والجامعي وعموم المجتمع المدني. وللجاليات في هذا الصدد دور مهم. والمعطيات الموضوعية، لجهة حجم الجالية وتاريخها وثقافتها وإنجازها، واعدة جدّاً، إلا أنه وعد غير متحقق نتيجة انشطار الجالية وتشرذمها.

ليس الهدف هنا رسم صورة سوداوية للواقع اللبناني أميركياً، بقدر ما هو دعوة للتنبّه إلى الفارق الشاسع في اعتبار مكانة لبنان أميركياً عند قراءتها من بيروت، إذ تبدو مرموقة، وقراءتها من واشنطن حيث يتبين تواضعها، وذلك لتقييم واقعي لإمكانيات معالجة المرحلة المقبلة.

وليس سرّاً أن لبنان، إذ خرج من الانتداب الفرنسي في خضّم الحرب العالمية الثانية بتحفيز بريطاني، قد أمضى معظم سنواته التي تقارب ثلاثة أرباع القرن في حالة وصاية تولى مسؤوليتها عدد متقلب من الأوصياء، فإذا اختلفوا انعكس الأمر صراعات داخلية، وإن توافقوا، تحقق بعض الاستقرار. لا يعني ذلك بالتأكيد أن مختلف الأطراف اللبنانية بريئة من تحريك الأوضاع الداخلية أو من دفع الأوصياء باتجاه التصادم، ولكن الواقع الذي ينكره اللبنانيون علناً حين يتحدثون عن لبننة القرار هو أن لبنان يدار بمجلس وصاية خارجي ضمني، يتألف اليوم من السعودية وإيران وفرنسا والولايات المتحدة وسوريا. والمواجهة للتوّ ضمن هذا المجلس هي بوضوح بين إيران، بنفوذها العسكري والمالي في لبنان، والسعودية بوزنها الاقتصادي وعلاقاتها السياسية. أما الولايات المتحدة، وفي إطار سياسة الانكفاء والتراجع عن الأفعال الإقدامية في عموم الشرق الأوسط باستثناء ما يتعلق بالأمن الدولي والإرهاب، فإنها في أغلب المواقف تفوّض التحليل،

ولكن ليس بالضرورة القرار، لحليفتيها ضمن مجلس الوصاية أي فرنسا والسعودية.

لم يكن هذا دوماً حال لبنان في واشنطن. بل بدا، وإن لوهلة قصيرة، أن أهمية لبنان ترتفع إلى حد اعتباره في البيت الأبيض ملفاً قائماً بذاته، وليس جزءاً ملحقاً بملفات أخرى، كما كان الحال قبلها منذ أواسط الثمانينات وكما عاد بعدها. حدث ذلك في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، ولكنه لم يطرأ بقرار منه، بل جاء استدراكاً للتطورات على الأرض.

فبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥، ومع تحرك القوى المساندة للنفوذ السوري، ولا سيما في إطار مظاهرات ٨ آذار، ترسخت القناعة في واشنطن بأن نظام دمشق متمكن بالفعل من الواقع اللبناني، بعد أن كانت الولايات المتحدة نفسها قد شرعنت الهيمنة السورية على لبنان منذ مطلع التسعينات مقابل مشاركة القوات السورية في تحرير الكويت، وتولي السلطات السورية مهمة اعتراض زراعة الحشيشة في سهل البقاع اللبناني. إلا أن مظاهرات ١٤ آذار كانت مفاجأة أطاحت بهذه القناعة، فتمكن دعاة رفع اعتبار لبنان في واشنطن من تحقيق مكاسب سياسية وإدارية كان من شأنها تثبيت الاهتمام الأميركي بلبنان بنيوياً، لو رافقتها تحركات لبنانية فاعلة لتحصين هذه المكاسب داخل الولايات المتحدة.

ورغم أن الأطراف اللبنانية قد تجاذبت ولم تنشط بالقدر الكافي في واشنطن، فقد دخلت السياسة الأميركية في لبنان مرحلة إقدامية رفعت لديها من تصور أهمية لبنان في النظام العربي الجديد المتشكل بعد سقوط نظام صدام حسين. وفي حين أنه من الصعب افتراض القدرة على ضبط اندلاع الحروب، كالتي حلّت بلبنان في تموز ٢٠٠٦، فإن إيران قد استفادت من هذه الحرب

لعرقلة الاهتمام الأميركي المتزايد بلبنان، بانتظار ما حدث بالفعل من تراجع للولايات المتحدة على مستوى المنطقة، ابتدءاً من الشطر الأخير من ولاية الرئيس بوش الثانية ثم طوال عهد الرئيس باراك أوباما.

وتوجه أوباما منذ مطلع عهده كان نحو التراجع عن أي إقدام في المنطقة العربية. وطاقمه كان يفتقد الخبرة والاطلاع على دقائق الأحوال. فالميل، فيما يتعلق بلبنان، كان بالعودة عند مستوى القرار إلى صيغة اعتباره جزءاً من ملفات أخرى، لا موضوعاً قائماً بذاته. وقد ساندت دعوات لبنانية، وإن عن غير عمد، موجهة إلى حكومة الرئيس أوباما بالتركيز على القضية الفلسطينية وبالسعي إلى استقطاب سوريا، في التخلي عن مستوى الاهتمام الذي ناله لبنان في المرحلة السابقة.

ومع استفحال ملفات الربيع العربي، ومع الأخطاء المتراكمة في قراءة أوباما للأحوال السورية وتوقعه السقوط التلقائي لنظام دمشق دون تورّط جديد، أصبح لسان حال واشنطن إزاء لبنان الالتفات إليه حصراً من منظور إدارة الأزمة السورية، والتعويل على القراءتين الفرنسية والسعودية، مع مراعاة حاجة أوباما إلى عدم الإضرار بمفاوضاته الإيرانية، للإفصاح عن مواقف تبنى عليها السياسات الفاعلة في لبنان.

والتحول الواقع بين عهدي بوش وأوباما ليس أمراً عَرَضياً ولا مقتصراً على لبنان، بل هو من صميم التحول العقائدي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، واستعراض ماضيه القريب يسمح باستشفاف مستقبله المرتقب. فتلزيم الولايات المتحدة لبنان لسوريا في مطلع التسعينات جرى ضمن هيمنة الواقعية الفجّة في المواقف السياسية. إلا أن عقد التسعينات، وبعد نهاية الحرب الباردة شهد في إطار تشكّل العولمة دخول مقومات جديدة على السياسية الخارجية الأميركية قائمة على

وجوب مناصرة حقوق الإنسان وإن بقي الأمر في الأقوال أكثر منه في الأفعال. وفي حين يغدق العديد من النقاد الطعن بعهد الرئيس بوش، فإن التأطير الثقافي للإقدام في سياسته الخارجية كان تحديداً تحقيق مسؤولية مساندة حركات التحرر.

ثمة دائرة ترتسم إذن. فإزاء العمل على الارتقاء نحو عالم ملتزم بالقيم والحقوق، كان عهد بوش الأب ممتنعاً قولاً وفعلاً، ثم تلاه عهد بيل كلينتون فحافظ على الامتناع فعلاً، في المنطقة العربية على الأقل، ولكنه تطوّر بالقول. أما عهد بوش الابن فشهد محاولة تحقيق الفعل بما يتناسب مع القول. والحكم الذاتي في الثقافة الأميركية هو أنه فشل. فجاء عهد أوباما محتفظاً بالقول ممتنعاً عن الفعل. ومع فوز دونالد ترامب بالرئاسة تكتمل الدائرة، فيأتي التخلي عن القول كما كان التخلي عن الفعل، ويكون الحاصل المتوقع عودة إلى الواقعية الفجّة في السياسة الخارجية.

وفيما يتعدى أرضية أن اعتبارات حقوق الإنسان والقيم العالمية لن تكون وازنة، فإن معالم السياسة الخارجية للرئيس العتيد ترامب ليست مكتملة. إلا أنه ثمة ثابت أكيد وراجحان اثنان، وجميعها ذات تأثير مباشر على لبنان.

الثابت هو الالتزام الأميركي المادي والمعنوي بأمن إسرائيل وضمان تفوقها النوعي في جوارها. ولا يسع إسرائيل أن تطمئن مع استمرار وجود قوة تابعة للجناح العقائدي في إيران على حدودها الشمالية. فإزالة هذه القوة، بعد أن تكون قد استنزفت نفسها (تحت شعار رفع جهوزيتها) في معارك سوريا، هو أولوية لا مفر منها إسرائيلياً. والثابت من تأييد ترامب المطلق لإسرائيل هو أن واشنطن سوف تدعم أي تحرك إسرائيلي في الوقت والشكل الذي ترتئيه تل أبيب. تاليا، قد يكون لبنان مجدداً ساحة لمعركة تكرر مواجهة تموز ٢٠٠٦، إنما تهدف هذه المرّة إلى

استئصال القوة الإيرانية، بغضّ النظر عن تأثير ذلك على الدولة والمجتمع في لبنان، ودون تحرّج أميركي في هذا الصدد.

أما الراجح الأول، فهو أن المتوقع من ترامب أن يلزّم الملف السوري لروسيا، فتعمد هذه الأخيرة إلى الاجتهاد للقضاء على الثورة السورية وفق معادلة شبيهة بالتي حققتها في الشيشان، أي انتصار عسكري كاسح وإن على حساب دمار شامل، إنما بنتائج ملتبسة، إي استقرار مرحلي تحققه السطوة والاستبداد فيما القطعية والتطرف والإرهاب تنمو في مجتمع يعالج بمزيد من العنف. فمن الصعب تصوّر أن مصير مئات الألوف من اللاجئين السوريين المتواجدين في لبنان سوف يكون بالتالي العودة إلى ديارهم المخرّبة. ومسألة اللاجئين السوريين، رغم الإهمال اللبناني المزمن لها، باستثناء التوظيفات الفئوية طبعاً، هي قضية وجودية لا يمكن تبين صيغة حل فورية لها، وهي مرشحة أن تزداد صعوبة عند التخلي المرتقب للولايات المتحدة عن دورها المتضائل في الشأن السوري.

ويبقى الراجح الثاني، وهو أن ترامب يعتزم التصدي للإرهاب «الإسلامي» بما يشفي صدور مؤيديه، أي بالضرب والقتل والتدمير. وصدور هؤلاء قد تشفى إلى حين، إلا أن كل ما يتوعد به ترامب، والذي يبدو بأمسّ الحاجة إلى أقصى التثقيف بكافة أوجه المسألة، سوف يؤدي وحسب إلى مضاعفة المشكلة لا إلى حلّها. القطعية الجهادية تتحدث عن فسطاطين، فيما ترامب لا يكتفي بأن يتحصّن بفسطاطه، بل يسعى من حيث لا يدري إلى حشر كافة المسلمين في صف الجهاديين. وفي حرب ترامب العشوائية المتوقعة وما قد ينتج عنها من تجاذب وتنافر خطر وجودي آخر على التركيبة الدقيقة للبنان.

قد لا يكون لدى لبنان اليوم سبيل مستقل لمعالجة تداعيات السياسات الأميركية المرتقبة في عهد الرئيس المقبل دونالد ترامپ. ولو أن اللبنانيين استفادوا من الفرصة التي كانت متاحة لهم قبل زهاء العقد لتوطيد الحضور في واشنطن، عبر خطة متعددة التوجهات والرسائل، لكان من الممكن درء المخاطر قبل وقوعها. أما اليوم، وإلى أن يتم اعتماد النفس الطويل لتحقيق الممكن في واشنطن، فإن السبيل المتاح أمام لبنان هو اللجوء إلى مجلس الوصاية الافتراضي، عسى أن تتمكن السعودية وفرنسا، وحتى إيران، بل ربما روسيا وتركيا كعضوين جديدين في هذا المجلس، من الشفاعة لدى ترامپ بأن يجنّب هذا البلد الصغير بعض عواقب ما ينوي الإقدام عليه.

د. حسن منيمنة

مختص بشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم الإسلامي لاسيما الحركات الرديكالية. هو كاتب مشارك في منتدى فكرة ومدير أول في مبادرة الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة. شغل سابقا منصب كبير الباحثين في جيرمان مارشال فاند، الولايات المتحدة، معهد هدسون ، معهد أميركان إنتربرايز ومؤسسة الذاكرة العراقية.